

الوحدات المعنوية المتحرّكة في الفكر النحوي العربيّ

Transmissible Spiritual Units in Arabic Syntax

أ.د. كريم حسين ناصح الخالديّ

Prof. Dr. Kareem Hussein Nasah Al-Khaladi

الوحدات المعنوية المتحرّكة في الفكر النحويّ العربي

Transmissible Spiritual Units in Arabic Syntax

أ.د. كريم حسين ناصح الخالديّ
كلية الامام الكاظم (عليه السلام) الجامعة للعلوم الاسلامية

Prof. Dr. Kareem Hussein Nasah Al-Khaladi
Universal College of Imam Al-Kadhim for
Islamic Sciences

Kareemauthman@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/٥/١

تاريخ القبول: ٢٠١٩/٦/٩

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث

يدرس البحث انتقال المعاني وتغيرها في الألفاظ ، تضمن البحث ثلاثة مباحث يوضح مفهوم الوحدات المعنوية المتحركة وتشمل انتقال المعنى في الألفاظ المشتركة مثل من وما وأي وأين ومتى وأتى وكيف فهي تدل على الاستفهام وتدل على الوصل وتدل على الشرط فضلا عن معانيها الأصلية وربط البحث هذه الظاهرة بظاهرتين تتحرك فيها المعاني مثل اقتراض غير معنى واعراب الا وعسى ولعل والظاهرة الاخرى نيابة الحروف بعضها من بعض بحسب مصطلح الكوفيين وتضمين الفعل معنى فعل آخر دلّ عليه الحرف المناسب له ويربط البحث ذلك بحركة المعنى في الكنايات والظروف ويدرس المبحث الثاني تفسير النحويين العرب القدماء هذه الظواهر من غير ربط لهذه الظواهر ويدرس المبحث الثالث أهم التفسيرات الدلالية لهذه الظواهر وهي التأصيل اللغوي والتطور الدلالي والاتساع في الدلالة والبحث يكشف عن وجود منظومة تعبيرية معقدة غير أنها دقيقة ومؤهلة لأداء حركة المعاني المتحركة في أوعيتها وقادرة على تسخير الألفاظ والحركات والحروف والقرائن والمقام وعلم السامع وجهله أو معرفته كما يعرض خصائص تكشف لنا أسرار حركة المعاني المعلومات .

Abstract

The present article focuses on the transmissibility of meanings and changing their utterances. Thus there are three chapters to define the concept of transmissible spiritual units and the transmissibility of the meaning to be one mutual utterance : who , what then , what, where , when which one and how refereeing to interrogation , conjunction , condition and their original meaning .

Furthermore, the article attributes such a phenomenon to two other ones in which meanings transmit, for instance; borrowing no meaning and parsing "except, hoping and in case. Yet the other phenomenon is the surrogate of a letter for another one according to Kufian concept to embed a meaning of a verb in another one referring to a letter suitable to it. The transmissibility of meaning in honorifics and adverbs. Here comes the second chapter to show the explication of old Arabic grammarians to such phenomena without any application, the third one studies the most important semantic explications to these phenomena: linguistic derivation, semantic development and expansion of semantics. In sum, the study manifests an expressive complicated system , precise and adoptable , doing the transmissibility of the movable meanings in its context , able to dominate utterances, diacritics ,letters, evidences, position, science of interlocutor , omnipresent or nonomnipresent , and show us the traits of the transmissibility of meaning and information .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي لأُحصى آلاؤه ولا تعدّ وجوه عطائه، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى والرحمة محمد وآله الطيبين الطاهرين أمّا بعدُ

فتنطلق فكرة الوحدات المعنوية المتحركة من تتبّع لحركة المعنى وأوعيته تمخّض عن أنّ اللغة مجموعة غير محدودة، من المعاني تتغيّر بتغيّر الحاجات والمواقف والأحوال والأزمنة، لذا حاول النحويّون حصر الشائع، والمعروف، والعام منها وإبقاء المعاني الخاصة المتغيرة إلى ما يحدده نمط البناء والسياق والقرائن، وهي معان متموّجة لاستقرار على حال؛ بل تتغيّر بتغيّر مستلزمات الحياة، وتغيّر الأوضاع الاجتماعية، والفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والعرفية.

وللتعبير عن المعاني المتغيرة لابدّ من توافر بنى إفرادية وتركيبية ملائمة لتلك المعاني المتغيرة، ورصد المعاني من خلال تلك البنى، ومديات انتقالها، وتحولها، يمثل البناء الفكريّ النحويّ والصرفيّ والدلاليّ لكلّ لغة.

ولاشكّ في أنّ تطوّر المعاني، وحركتها، أو انتقالها، عالمٌ حيٌّ متماوّجٌ، لا يستقر على حال؛ بل يتغيّر في كلّ آنٍ، وتحتاج عملية الرصد لحركة المعنى المتغيرة تتبّع تطوّر البنى المعرّبة عن تلك المعاني • وسأحاول في هذا البحث رصد حركة المعاني، وتغيّرها في البنى المحدودة؛ التي اخترتها لتكون عيّنات كاشفة عن جانب من جوانب حركة الانتقال المعنويّ متعدّدة الاتجاهات، ومن خلال هذه العيّنات سنفتح أبواب بحث واسع المديات، في البنى الثابتة، والمتغيرة، في النحو العربي.

وفي ضوء هذا الفهم نستطيع تتبّع المصطلحات، والتعبيرات التي نستنتج من خلالها، فهم حركة المعاني وتطورها، لاستقراء جذور نظرية من نظريات الفكر اللساني العربي القديم .

المبحث الأول : الوحدات المعنوية المتحركة :

وللحديث عن فكرة الوحدات النحوية المتحركة في النحو لابدّ من التمهيد لها ببيان موقف النحويين العرب من بعض مصاديق هذه الفكرة، في عدد من الألفاظ التي تتعدّد دلالاتها، واستعمالاتها، وتتحرك في الكلام، على الرغم من أنّ اللفظ واحد • وسأقتصر على عدد من الألفاظ المتشابهة لبيان جانب من القضية المختص بالمفردات، لأنّقل إلى الجانب الآخر الذي يختص بموضوع البحث وهو التعبير الجمليّ، لبيان تفسيرات النحويين، وآرائهم في حركة الوحدات المعنوية، وانتقالها مع بقاء اللفظ أو الجملة على بناء كلّ منهما من غير تغيير.

ففي اللغة العربيّة ألفاظ يدلّ كلّ منها على أكثر من معنى، نحو (مَنْ، وما، وأيّ، وأين، ومتى، وأتى، وكيف) وغيرها من الألفاظ التي تباينت دلالاتها على معنيين أو أكثر، وتباينت طرائق اشتراكها، وأسباب ذلك الاشتراك، بحسب تفسير النحويين ذلك الاشتراك. وهذا الأمر يدعو إلى التأمل والتفكير في هذه الألفاظ ومعرفة آراء علماء العربيّة فيها، ثم قراءة تلك الآراء قراءة دلالية لايجاد الوصف المناسب لها، ولاشك في أنّ الموضوع واسع يمتدّ إلى أكثر من باب من أبواب النحو، ويمتدّ إلى موضوعات غير نحوية سنشير إليها عند عرض الموضوع بتفصيل.

وما يلفت النظر في هذه الألفاظ أنّ علماء العربيّة اهتموا ببنائها، وإعرابها كثيراً، وأشاروا إلى دلالات كل منها باقتضاب، ولم يعيروا الظاهرة التي نريد تفسيرها كثيراً من الاهتمام، على الرغم من محاولة عدد منهم إيجاد تفسير مناسب؛ ولكنّ هذا التفسير يأتي عرضاً، في جملة، أو عبارة، ولم أجد دراسة تجمع أطراف الموضوع لتضع تفسيراً مناسباً لهذه الظاهرة.

والثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي أيضاً نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء كقولهم: مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك.. والتامة تقع في ثلاثة أبواب: أحدها: التعجب نحو (ما أحسن زيدا) المعنى شيء حسن زيدا.. الثاني باب (نعم وبئس) نحو (غسلته غسلًا نِعْمًا).

والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة (إن زيدا مما أن يكتب) أي إنه من أمر كتابة أي أنه مخلوق من أمرٍ وذلك الأمر هو الكتابة.

والثالث: أن تكون نكرة مضمّنة معنى الحرف وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية ومعناها أي شيء نحو (ماهي؟) (ما لونها؟) {وما تلك بيمينك؟} (طه ١٧)..

النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية نحو {وما تفعلوا من خير يعلمه الله..} (البقرة ١٩٧)

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى {فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم} (التوبة ٧) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.. " (٤)

ولا يختلف ما قاله في الأسماء الأخرى عما قاله في هذين الاسمين سوى زيادة أو نقصان في عدد المواضع، وتفصيلات إعرابها. وهذا العرض لا يولي الظاهرة اهتماماً يضع تفسيرها في صلب تفكيره، وقد حاولت البحث عن رأي يذكر هنا أو هناك لعلّي أخرج بتفسير دلاليّ لقضية مهمة أعدها مشكلة بها حاجة إلى حلول. وتلخص هذه

القضية في أصل متفق عليه هو أنّ كلّ اسم، أو فعل، أو حرف، إنّما وضع في أصل وضعه، للدلالة على معنى معيّن، ولكلّ منها موضع متفق عليه في ضوء استقراء الأساليب العربيّة الفصيحة؛ لذا قالوا بضرورة وضع الألفاظ في مواضعها، غير أنّنا نجد في العربيّة ألفاظاً تأتي للدلالة على معنى الذات، أو الظرفيّة، ثم تأتي دالة على معنى الاستفهام، أو دالة على معنى الشرط، أو تأتي موصولة، وقد تأتي اللفظة مختصة بالوصفيّة ثم تُوضع في موضع الاستثناء، وغير ذلك ممّا سمّوه خروجاً عن الأصل الذي وضعت له اللفظة، ويمكن تقسيم هذه الألفاظ على قسمين:

الأول الألفاظ الدالة على أكثر من معنى:-

وهي ألفاظ استعملت لأداء معنيين أو أكثر كالدلالة على معنى الاستفهام، والشرط، والوصل، أو الدلالة على معنى الظرفيّة، والشرط، والاستفهام، أو الدلالة على معنى الوصف، والاستثناء، وغير ذلك وأفضل العيّنات التي توضّح ذلك هي الكنايات والظروف لذا سأبيّن آراء العلماء في انتقال المعنى من خلالها .

الكنايات والظروف:-

نحو مَنْ، وما ومتى وكيف وأنّى وإذا وحيث وغيرها. قال ابن الحاجب في الكافية " فيكون على هذا كم الاستفهاميّة كناية؛ لأنّها سؤال عن عدد معيّن ، وكذا مَنْ وما وكيف وغيرها من أسماء الاستفهام؛ لأنّ كلّها سؤال عن معين غير مصرّح باسمه، ف(مَنْ) سؤال عن ذي العلم غير المصرّح باسمه، ولو صرّحت قلت أزيد أم عمرو؟ وأذلك الفاضل أم ذلك الجاهل؟ وكذلك (أين) سؤال عن مكان معيّن، غير مصرّح باسمه، وكذا أسماء الشرط كلّها كنايات، وذلك لأنّ كلمات الشرط،

والاستفهام بمعنى أي الموضوع للمعین شرطاً، كان أو استفهاماً، تُكنى بهذه الأسماء شرطاً أو استفهاماً عن المعينات غير المحصورة اختصاراً، إذ كان يطول عليك لو قلتَ مكان أين زيدٌ؟ أفي الدار؟ أم في السوق؟ أم في الخان؟ إلى غير ذلك من جميع المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا تنتهي " (٥).

ومنطلق الإشكال في هذه الأسماء، يبدأ من قاعدة أساسية، يتفق عليها النحويون هي أنّ هذه الكنايات لم توضع أصلاً للشرط، أو الاستفهام، أو الوصل؛ لأنّ الشرط له حرف نصّ النحويون على أنّه الحرف الموضوع أصلاً للتعبير عن هذا المعنى، قال سيبويه " وزعم الخليل أنّ (إن) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلتَ ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة " (٦).

وقال ابن السراج في كلامه عن حرف الجزاء " اعلم أنّ لحرف الجزاء ثلاثة أحوال، حال يظهر فيها، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه، ولا يجوز أن يظهر معه والثالث: أن يُحذف مع ما عمل فيه، ويكون في الكلام دليل عليه فأما الأول الذي هو حرف الجزاء ف (إن) الخفيفة يقال لها أمّ الجزاء وذلك قولك إن تأتني آتِك " (٧).

وعلل المبرّد كونها أمّ الباب بقوله " وإنا قلنا إنّ (إن) أصل الجزاء لأنك تجازي بها في كلّ ضرب منه، تقول إن تأتني آتِك، وإن تركب حماراً أركبه ثم تصرفها منه في كلّ شيء وليس هكذا سائرهما " (٨).

وكذلك الاستفهام جعلوا الهمزة فيه أمّ الباب قال ابن هشام عنها " والألف أصل

أدوات الاستفهام " (٩).

وكذلك سائر الأبواب تكون الحروف الأصلية هي المعبرة عن معنى الباب الذي وضع له في أصل وضع اللغة، ويكون غيره فرع عليه، فهذه الكنايات والظروف، لها مواضعها، أو دلالاتها الخاصة بها، غير أنها استعملت في الأبواب الأخرى لأسباب هي موضوع بحثنا فيها، إذ يضعنا ذلك أمام سؤال مهم، هل يجوز أن تنتقل اللفظة من دلالتها على معنى باب لتعبر عن معنى بابٍ آخر؟.

أما الكنايات والظروف، فلها دلالاتها الخاصة، قال سيبويه " مَنْ: وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي " (١٠).

فالأصل في (مَنْ) دلالتها على الذات العاقلة، قال ابن هشام " ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل ثم ضمّن معنى الشرط وهو مَنْ " (١١). وقد قدر العلماء لهذه الألفاظ في هذه المواضع الحرف الخاص بكل باب، فعند وقوعها في مواقع الشرط قدروا (إن)، وقالوا إن تلك الأسماء تنوب منابها قال الوراق " اعلم أنّ مَنْ مبنية لأتّها في الاستفهام نائبة عن حرف الاستفهام، وفي الشرط نائبة عن حرف الشرط، وفي الخبر بمنزلة (الذي) فقد صارت كبعض اسم فوجب بناؤها في جميع المواضع " (١٢). وهذا التقدير ونيابة الاسم عن الحرف أمر غريب؛ لأنّ المعنى يأبى ذلك ويجعله مضطرباً، ومتناقضاً، إذ كيف يجتمع معنيان في اسم واحد؟ ولماذا حذف الحرف لينوب الاسم عنه؟ ولو دققنا في الأمر لوجدنا أنّ الدافع لمثل هذا القول هو بحثهم عن عامل الجزم في فعلي الشرط والجزاء، فحين وجدوا أنّ ذلك الاسم لا يجزم الفعلين قدرّوا أداة الشرط الأصلية، ثم أجروا التقدير على كلّ من الاستفهام، والوصل ليستوي الأمر في كل الأحوال التي تقع فيها هذه الكنايات والظروف.

الآخر الأسماء والأفعال والحروف المتقارضة :

التقارض في الاصطلاح " أن تعطى كلمة حكماً يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تعطي الكلمة الأخرى حكماً يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضاً" (١٣). ومن هذا يتضح أن التقارض يشترط تبادل اللفظتين الحكم الدلالي، أو الحكم الاعرابي .

واللغة العربية زاخرة بالألفاظ التي تشارك ألفاظاً أخرى في الدلالة على باب نحوي أو معنى نحوي وقد عبر النحويون الأوائل عن وجه من وجوه هذه الظاهرة بالتقارض وبمصطلحات أخرى، منها قولهم (بمنزلة غيره) كقول سيبويه " هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعدها وصفاً بمنزلة " مثل وغير " (١٤).

وعبر ابن السراج عن التقارض بـ(التشبيه) قال متحدثاً عن العلاقة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة " قالوا الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب " (١٥) واستعمل كل من ابن فارس وأبي الحسن الهروي تعبيراً آخر هو (بمعنى)، وجعله البطليوسي من باب (حمل الشيء على الآخر)، وقال ابن مالك بمثل هذا الحمل، أما ابن يعيش فقد عدّ ذلك من باب (الاستعارة) فقال: " وقوله يقتارضان أنه يستعير الواحد من الآخر " (١٦).

وهذه الأقوال في مجملها تؤكد الفكرة الأساسية وهي اشتراك لفظتين أو أكثر في معنى أو حكم نحوي واحد. فقد تتقارض الألفاظ في المعنى كتقارض (من وما)، وتقارض (إذا وإذ) وتقارض (غير وإلا)

تقارض مَن وما:

ذكرت كتب النحو أنّ (مَن) في كلّ معانيها تدل على الذات العاقلة، وقد أشار نصّ سيبويه السابق إلى دلالته على الأناسي في الشرط أو الاستفهام أو الوصل، وقال المبرّد " فأَمَّا (مَن) فَإِنَّه لا يعنى بها في خبر، ولا استفهام، ولا جزاء، إلا لما يعقل " (١٧). أمّا (ما) فتدلّ على غير الآدميين نحو ما تركبُ أركبُ وما تصنعُ أصنعُ (١٨). غير أنّ اللفظتين دلّت كلّ منهما على معنى الأخرى، فقد جاءت (مَن) دالة على غير العاقل كقول العباس بن الأحنف:

أسربَ القطاهل مَن يُعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطيّر

وتأتي (ما) للدلالة على معنى مَن يعقل كما في قوله تعالى ﴿وانكحوا ما طالب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ (النساء ٣).

تقارض إذا وإذ:

وكذلك الحال في (إذا) و(إذ) فقد دلّت الشواهد على أنّ (إذا) تفيد الزمن المستقبل كقوله تعالى ﴿ فإذا نُفِرَ في الناقور فذلك يومئذٍ يومٌ عسير﴾ (المدثر ٨-٩) ودلّت الشواهد على أنّ (إذ) تفيد الزمن الماضي، قال المالقي (إذ) " وأصلها تكون ظرفاً للماضي من الزمان " (١٩). وقد تتبادل هاتان اللفظتان الدلالة على الزمن فتدلّ (إذا) على الزمن الماضي كقوله تعالى ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران ١٥٦) وتدلّ (إذ) على الزمن المستقبل كقوله تعالى ﴿ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم﴾ (سبا ٣١).

وهذا الاستعمال للفظتين في غير ما وُضعت كلٌّ منهما له، يثير التساؤل عن المسوّغ لهذا الانتقال في الدلالة والبحث عن سرّ هذا الانتقال.

التقارض في الاستعمال والأثر الاعرابي :

ويمتدّ التقارض من المعنى إلى الأثر الإعرابي ويظهر جلياً في التقارض بين (إلاّ) وكلّ من (غير) و(سوى)، وبين (لعل) و(عسى)، وبين (ما)، و(ليس)، وبين (إن) و(إذا).

ولو تأملنا ملياً فيما قيل عن استعمال (غير) الدالّة على معنى الوصف في موقع (إلاّ) الدالّة على الاستثناء لوجدنا أنّ الأصل في (إلاّ) هو الاستثناء؛ لأنّها أمّ هذا الباب، غير أنّها قد تخرج عن الدلالة على الاستثناء للدلالة على معنى الوصفية قال سيويوه " هذا باب ما يكون فيه (إلاّ) وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا، والدليل على أنّه وصف أنّك لو قلت : لو كان معنا إلاّ زيدٌ هلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنّك قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ { لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا } (الأنبياء ٢٢) (٢٠).

وذهب هذا المذهب أكثر النحويين والمفسرين لأنّ (إلاّ) لو فسّرت بدلالاتها على الاستثناء لكان المعنى فاسداً، لأنّه لا يصحّ استثناء الله - سبحانه وتعالى - من الأصنام.

وقد تقارض كل من (عسى) و(لعلّ) في المعنى والأثر الإعرابيّ ف (عسى) فعل يدلّ على الرجاء والأشفاق قال سيويوه " ولعلّ وعسى طمع وأشفاق " (٢١).

والتأمّل في دلالة هاتين اللفظتين يجد إحداهما تؤدي معنى الأخرى، وتقوم

مقامها قال ابن هشام : " علّ بلام مشدّدة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعلّ وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام.. وهما بمنزلة (عسى) في المعنى وبمنزلة أنّ المشددة في العمل " (٢٢) وقد ذكر سيبويه أنّها يتقارضان في المعنى والعمل في قوله " لعلّ وعسى طمع واشفاق " (٢٣) وقال: " وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة قال الراجز وهو روبة: يا أبّتا علّك أو عساكا

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال
عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي) ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في
هذا الموضع " (٢٤)

ولا أريد الخوض في تفصيل تقارض الألفاظ الأخرى لأنّي أرى ذلك ليس
من صلب الموضوع الذي أريد البحث فيه. وما ذكرته من أمثلة للألفاظ المشتركة
والمقارضة قصدتُ به تعريف المشكلة التي أسعى إلى مناقشتها وإيجاد التفسير
الدلالي لها، لأنّ هذه الألفاظ تُعرض في أبوابها النحويّة وكأنتها وضعت لهذه المواضع.

المبحث الثاني تفسير النحويين :

وردت إشارات في بطون الكتب النحوية، تدلّ على التفات النحويين إلى هذه الظاهرة، وتفكيرهم في إيجاد تفسير مقنع للباحثين، يجعلنا ندرك سرّ وضع هذه الألفاظ في غير مواضعها؛ التي وضعت لها في أصل وضع اللغة، ولا يُنكر أنّ اللغويين قد درسوا ظاهرة مشابهة في عيّنات أخرى هي ظاهرة المشترك اللفظي، كمعاني لفظ العين، وذكروا عددًا من معاني الألفاظ المشتركة، وأسباب اشتراكها، والعلاقة بينها وبين ظاهرة التضادّ.

والاشتراك اللفظي لا يختلف كثيرًا عمّا نحن بصدد دراسته، من حيث انتقال الوحدات المعنوية واللفظ واحد.

كما يبدو أنّهم اقتنعوا بتفسير ظاهرة مشابهة واجهتهم في الحروف اختلف فيها البصريّون والكوفيّون، هي تضمين الأفعال التي تتعلّق بها الحروف، معاني أفعال أخرى، بحسب رأي البصريّين، ونيابة الحروف بعضها عن بعض، بحسب رأي الكوفيّين، ولأهميّة هذا التفسير وارتباطه بموضوعنا أعرض بإيجاز آراءهم فيه،

قال السيوطيّ موضّحًا التضمّن " المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه، مع إرادة مدلوله الأصليّ " (٢٥). وفرّق ابن هشام بين التضمّن والتضمين في حدّه التضمين قائلاً " قد يشربون لفظاً معنى لفظ؛ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضميناً. وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين " (٢٦)

والمراد بالإشراب اختلاط معنيين في لفظ واحد، الأول يفهم من دلالة اللفظ نفسه، والآخر يفهم من دلالة السياق، ففي قوله تعالى {أصلبّنكم في جذوع النخل}

(طه ٧١) يقتضي الفعل (أصلب) تعلق حرف الجرّ (على) به لأنّ المصلوب يربط على جذوع النخل لذا يأتي الحرف (في) إشارة إلى تضمّن الفعل أصلب معنى فعل آخر هو الفعل (حلّ) لتمكين المصلوب من الجذع فشبهه بالحالّ فيه " (٢٧).

وهذا موضوع واسع درس فيه النحويّون والمفسّرون تعلق الحروف بغير أفعالها التي سُمعت معها، وللکوفيّين تفسير آخر يرى أنّ الأمر لا يتعلق بالأفعال؛ بل يتعلق بالحروف أنفسها فينوب أحدّها عن الآخر.

قال ابن هشام " مذهب البصريّين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في { ولأصلبّنکم في جذوع النخل } إنّ (في) ليست بمعنى (على) ولكنّ شُبه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم شربن في قوله: شربن بماء البحر ثمّ ترفعت متى لجج خضر هُنّ نبيج

معنى روين، (وأحسن في) (وقد أحسن بي) معنى لطف،

وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيّين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقلّ تعسفاً " (٢٨).

وسواء أكان التقدير مبنياً على التضمين أم على النيابة، لم يقدم النحويّون تفسيراً واضحاً؛ لأنّ التضمين أمرٌ افتراضيّ، يُتخيّل فيه إشراب فعل معنى فعل آخر من غير تفسير للوضع الأصليّ للغة • أمّا النيابة فهي وإن كانت كما قال ابن هشام أقلّ تعسفاً من تفسير التضمين، لا تضع تفسيراً مقنعاً للمشكلة؛ لأنّ الحرف إمّا

وضع للدلالة على معنى خاصّ به، وكذلك الحرف الثاني والثالث والرابع فما الذي يدعو إلى نيابة الحرف عن الآخر، مع وجود الحرف الأصلي الذي هو أولى بذلك الاستعمال.

واللافت للانتباه أنّ النحويين يذكرون حروف المعاني بدلالات مختلفة للحرف، وقد تصل معاني الحرف الواحد إلى عشرات المعاني من غير إشارة إلى المعنى الأصلي الذي وضع له في أول الوضع، والمعاني اللاحقة، فالحرف (إلى) مثلاً يوردون له ثمانية معانٍ يأتي في عدد منها مرادفاً لمعاني حروف أخرى ينصّون عليها، قال ابن هشام "حرف جرّ له ثمانية معانٍ: أحدها انتهاء الغاية الزمانية والمكانية .. والثاني المعية .. والثالث: التبيين .. والرابع: مرادفة اللام نحو (والأمر إليك) (النمل ٣٣) .. والخامس: موافقة (في) ذكره جماعة في قوله:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القارُّ أجربُ

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه {ليجمعنكم إلى يوم القيامة} النساء (٨٧) .. والسادس الابتداء .. والسابع موافقة (عند) .. والثامن التوكيد " (٢٩).

وقد سقتُ هذا المثال من كثيرٍ ممّا اعتاد النحويون عليه في عرضهم معاني الحروف لأثبت أنّهم لم يشيروا في عرض المعاني إلى المعنى الأصلي الذي يدلّ عليه هذا الحرف، ومعاني الحروف الأخرى التي اختلطت معه، من خلال الاستعمال ولاشكّ في أنّ هذا التداخل بين المعاني، يكشف عن خصيصة مهمّة، من خصائص اللغة العربية، سأوضّحها عند عرض تفسيري الدلاليّ لهذه الظاهرة.

تضمّن المعنى :

ويبدو أنّ النحويين قد اقتنعوا بفكرة التضمّن، في تفسير هذه الظاهرة، فاعتقدوا بأنّ اللفظة قادرة على التعبير عن المعنى الأصلي؛ الذي وضعت له، فضلاً عن قدرتها على تشرب معنى آخر، بحسب القرائن، والمقام، والدليل على ذلك معالجتهم في ضوء فكرة التضمّن موضوعات كثيرة، أهمّها موضوع الشرط، فهم ينصّون على أنّ (إن) هي أمّ الباب لأنّها وضعت للدلالة على تعليق الجواب على الشرط، ولم تخرج عن هذه الدلالة، أمّا الأدوات الأخرى عدا (مهماً) فهي عندهم مضمّنة معنى الشرط؛ لأنّها لم توضع له أصلاً، ولا أريد الحديث عن تضمّن من، وما، وأي، من الأسماء وإذا ولما، وكلّهما، وأين، وحيث، من الظروف، وإذن وأمّا من الحروف، معنى الشرط لأنّي قد أشرت إلى ذلك إشارات تغني عن تفصيل الحديث فيها، غير أنّي أردت بيان أمر مهمّ، هو أنّ تضمّن معنى الشرط، شمل عندهم كلّاً من الاسم الموصول، والمبتدأ، والطلب، وذلك عند وقوفهم على آيات من القرآن الكريم اقترنت بفاء الجزاء كقوله تعالى :

{الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (البقرة ٢٧٤).

قال الزجاج " الذين رفع بالابتداء، وجاز أن يكون الخبر ما بعد الفاء ولا يجوز في الكلام (زيدٌ فمنطلق) لأنّ الفاء لا معنى لها، وإنّما صلح في (الذين) لأنّها تأتي بمعنى الشرط والجزاء" (٣٠) فالفاء هي القرينة على تضمّن الموصول معنى الشرط لأنّ الآية لو خلت منها، لم تتضمن معنى الشرط، كما في قوله تعالى {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (البقرة ٢٦٢).

وأرى أنّ هذا النمط من التعبير ينبغي أن يُدرس مستقلاً، ولا يُفسّر بتضمّن الاسم الموصول معنى الشرط، لأنّ الخلط بين الأساليب لوجود شبه لفظي يُربك الفكر، ويضيق المعاني الأصلية، ذلك أنّ هذا التفسير جزئي يرتبط بحالة دون غيرها. وفسّر النحويون اقتران المبتدأ والخبر بالفاء، بتضمّنه معنى الشرط، قال ابن الحاجب "وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني، أو في الدار فله درهم" (٣١)

وتفسير المبتدأ بتضمّن معنى الشرط، فيه تكلف واضح، لأنّ المعنى لا يحتمل الشرط، وليس في الكلام ما يدلّ على وقوع شيء لوقوع غيره، والذي ساق إلى هذا التفسير بتضمّن المبتدأ معنى الشرط وجود الفاء، والفاء كما نعلم ترد لمعان كثيرة.

وقد ذهب كثير من النحويين إلى تضمين الطلب معنى الشرط، وذلك بتقدير (إن) قال سيويه "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر، فقولك اتّني آتِك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك لا تفعلْ يكنْ خيراً لك. وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك ألا تأتيني أحدثك؟ وأين تكونُ أزرُك.. وإتّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن) تأتيني بد(إن تأتيني) لأنهم جعلوه معلقاً بالأوّل، غير مستغنٍ عنه، إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إن تأتيني غير مستغنية عن آتِك." (٣٢) ونسب سيويه للخليل قوله "إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب." (٣٣)

وأرى أنّ قول الخليل لا يحتمل التقدير؛ بل يفهم منه أنّ الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غير ذلك من أدوات الطلب، توحى بمعنى الجزاء، أو ما يقرب منه، وكلا الرأيين فيه نظر، لأنّ أسلوب الطلب أسلوب مستقلّ، يختلف عن أسلوب

الشرط، من حيث المعنى، وما قادهم إلى هذا التضمين، هو البحث عن عامل جزم الفعل في جواب الشرط، ولولا هذا الجزم لما ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه، ودليلنا على ذلك اقتران جواب الطلب بالفاء، فهو أجدر بأن يكون شبيهاً بالشرط، لأنهم ضمّنوا الموصول والمبتدأ معنى الشرط، لا اقتران خبر المبتدأ في كل منهما بالفاء. وهذا الباب أولى بحسب قياسهم بأن يُضمّن معنى الشرط، غير أنّ العمل هو الذي دفعهم إلى تضمين الجواب المجزوم معنى الشرط، دون الجواب المنصوب؛ لأنّ أداة الشرط توجب الجزم، لا النصب، وفي ذلك التفسير يظهر الوهن في ما ذهبوا إليه، ويغدو الوصف الدلاليّ هو الأجدر بأن يُدرس ويُؤخذ به.

تفسير النحويين لاشتراك الألفاظ :

ووردت في الكتب النحويّة تفسيرات لهذه الظاهرة، في أقوال موجزة نستشفّ منها أنّها تعبير عن إحساسهم بالمشكلة، فضلاً عن تفسيرهم الظاهرة بفكرة (التضمين) على نحو ما ذكرته، ووردت تفسيرات أخرى أذكرها كما وردت في مظانّها وأهمّها:

١- دخول المعنى على الآخر: قال المبرّد في باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض، وفيها معنى القسم " اعلم أنّ هذه الأسماء التي نذكرها لك، إنّما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها " (٣٤).

وقال في باب المجازاة وحروفها " وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره، فمن عواملها من الظروف أين ومتى وأنى وحيثما. ومن الأسماء من وما وأيٍّ ومهما. ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن وإذ ما، وإنّما اشتركت فيها

الحروف، والظروف، والأسماء؛ لاشتغال هذا المعنى على جميعها، فحرفها في الأصل (إن) وهذه كلّها (دواخل) عليها لاجتماعها، وكل باب فأصله شيء واحد، ثمّ (تدخل) عليه (دواخل) لاجتماعها في المعنى " (٣٥).

وكلام المبرّد واضح لا لبس فيه، فهو يُدرك أنّ لكلّ معنى لفظه الدالّ عليه، في أصل الوضع، غير أنّ ألفاظاً أخرى، تعبّر عن هذا المعنى، وهو ما قصده بـ(الدواخل) تشترك مع الحرف الأصليّ في التعبير عن المعنى، ولم يفسّر طبيعة هذا الاشتراك، لأنّ (الدخول) لا يفسّر سبق هذه الحروف، أو تأخرها عن الحرف الأصليّ، وربّما قصد بـ(الدخول) طرّوها على المعنى، بعد التعبير بالأداة الأصليّة. وفسّر الورّاق (الدخول) بالاختصاص قال " فقد بان ما ذكرناه أنّ جميع ما يستعمل في باب الجزاء (مدخل) فيها، وغير مختصّ به، فلذلك وجب أن تكون (إن) الأصل، وما سواها محمول عليها، واعلم أنّ الأسماء كان حقها ألا تستعمل في باب الجزاء، إلا أنّ هذه المعاني حقّها أن تختص بالحروف وتكون الأسماء دالّة على المُسمّيات فقط، وإنّما أدخلوها في باب الجزاء لفوائد " (٣٦).

وأوضح الورّاق هذه الفوائد من خلال ذكر دلالة كلّ اسم، أو ظرف قال (وأما من فجاز استعمالها في الجزاء لأنّ (من) فيها معنى العموم لجميع من يعقل فلو استعملت (إن) وحدها، وغرضك العموم لم يُمكنك أن تقدّر جميع الأسماء التي للأشخاص، ألا ترى أنّك إذا قلتَ من يأتيني أكرمه، إنّ هذا اللفظ انتظم الجميع، أعني جميع من يعقل، وإذا قلتَ إنّ يأتيني زيد أكرمه، وعددت أشخاصاً كثيرة على التفصيل لم يستغرق جميع من يعقل، وإنّ توسّع في ذكر أقوام، (من) تقتضي العموم من تكرير فلذلك استعملت في باب الجزاء. فإنّ قال قائل فما الفائدة في استعمال أيّ في باب

الجزء وهي لا تختص بشيء فهلاً أكتفي بإضافتها؟ فالجواب في ذلك أنها استعملت لمعنى الاختصار، وذلك أنك إذا قلت أيُّ يأتٍ أكرمهُ، ناب (أي) عن قولك: إن يأتني بعضُ القوم أكرمهُ، فلمَّا كانت اختصار لفظٍ من إن تضمَّنْها معنى الإضافة ولم يكن بدَّ - أي للقوم - من ذكر المضاف والمضاف إليه استعملت في باب الجزء لما ذكرناه من الاختصار " (٣٧).

وهكذا يستمرُّ الوراق في ذكر فائدة كلِّ اسم، أو ظرف، بحسب دلالته، واختصاصه، حاصراً أيَّها في دلالتها على الإبهام، والعموم، والاختصار، ولكنه تابع سببويه في فكرة تقدير (إن) في كل اسم، أو ظرف، مفترضاً أيَّها تحذف للاختصار فيستدلُّ بمعناها في تفسيره دلالة تلك الألفاظ، وهو تقدير لا يؤيِّده الاستعمال اللغوي لتلك الألفاظ.

٢- وقوع الأسماء والظروف موقع الحرف الأصلي:

قال بذلك عددٌ من العلماء منهم ابن السراج في حديثه عن حرف الجزء قال: " اعلم أن حرف الجزء ثلاثة أحوال، حال يظهر فيها، وحال (يقع موقعه) اسم يقوم مقامه، ولا يجوز أن يظهر معه.. والأسماء التي (تقع موقعه) على ضربين: اسم غير ظرف، واسم ظرف " (٣٨).

وفسر الأعلام الشتمري وروود (من) وغيرها في الشرط بوقوعها موقع (إن) قال " أمَّا مَنْ فهي اسم يستفهم بها عن ذوات من يعقل، وهي متضمنة حرف الاستفهام فبنيت من أجل ذلك، وتقع في المجازاة موقع حرف الجزء، وهو (إن) فتبني (لوقوعها موقعه) وتقع بمعنى الذي لذوات من يعقل " (٣٩).

٣- نيابة الأسماء والظروف عن الحرف الأصلي:

وهي قيام شيء مقام شيء، وقد فسّر بذلك عدد من العلماء ظاهرة الاشتراك، منهم الوراق الذي قال عن علّة بناء (مَنْ) "إعلم أنّ (مَنْ) في الاستفهام (نائب) عن حرف الاستفهام، وفي الشرط (نائب) عن حرف الشرط" (٤٠).

وجمع البطليوسي التضمّن مع النيابة في عرضه لهذه الألفاظ، قال عن حدّ الزجاجيّ الحرف " وهذا الحدّ غير صحيح، عند تأمله حتى يزداد فيه.. وإنّما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدّاً لأنّ في الأسماء ما معناه في غيره، نحو أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة؛ لأنّ هذه الأسماء لما (نابت مناب) الحروف جرت مجراها" (٤١).

وقال في مكان آخر " وقسم يُختار فيه الرفع والنصب وهو عكس المتقدّم وهو الاستفهام بالأسماء المتضمّنة لحرف الاستفهام، الموضوعة موضع الهمزة كقولك: أيهم ضربته؟ ومَنْ حدّته" (٤٢).

ويفسّر البطليوسي تقارض (غير) و(إلا) بالمضارعة أي المشابهة، وهو كلام غريب، قال معقّباً على قول الزجاجيّ: " وقد تكون (غير) نعتاً فتتبعه ما قبلها وذلك إذا لم تجز (إلا) في موضعها، وهذا كلام يُوهم مَنْ سمعه أنّ الاستثناء أملك بـ(غير) من الصفة، وأنّ الصفة ليست لها أصلاً، والأمر بعكس ذلك لأنّ الصفة أملك بها؛ لأنّها ضدّ (مثل) وإنّما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها (إلا) لما قبلها ثم يفارقها معنى الإستثناء إذا لم تصحّ في موضعها (إلا) ومعنى الصفة لا يفارقها كقولك مررت برجلٍ غيرك" (٤٣).

وفي هذا القول خلط في التفسير لظاهرتين متشابهتين ، بل هما ظاهرة واحدة؛ فهو يفسرها بالتضمّن تارة، وبالإنابة تارة أخرى، ثم يفسّر تقارض (غير) و(إلا) بالمضارعة من غير أن يدخل في جوهر القضية • ولاشكّ في أنّ النياحة نالت حظاً وافراً من الفكر النحويّ الكوفيّ، في تفسير ظاهرة مجيء حرف جرّ، مع فعل لا يتعلّق به أصلاً، نحو قوله تعالى ﴿أحلّ لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائكم﴾ (البقرة ١٨٧) فقد نابت (إلى) مناب حرف الجرّ (الباء) ذلك أنّ فعل الرفث يختصّ بالباء يقال (أرثت فلاناً بامرأته) وقد سنّه ابن جنّي هذا الرأي، وقال عنه في باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

" هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنّهم يقولون إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه ﴿مَنْ أنصاري إلى الله﴾ (آل عمران ٥٢) أي (مع) الله.. ولسنا ندفع أنّ يكون ذلك كما قالوا لكننا نقول إنّّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فأما في كلّ موضع وعلى كلّ حال فلا " (٤٤).

ويرى ابن هشام أنّ النياحة لا تصحّ على الإطلاق في كلّ موضع، كما قال ابن جنّي وحكى اسم الظاهرة بما يسمّيها بها الكوفيون وإنّ لم يوافق على عمومها • أمّا ابن جنّي فعبر عنها بـ (استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، ولا فرق بين الاثنين إلّا بالصياغة والألفاظ، قال ابن هشام " قولهم ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض، وهذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلّون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب، وحينئذٍ فيتعدّر استدلالهم به إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك، يُقال لهم فيه لا نسلم أنّ هذا ممّا وقعت فيه النياحة، ولو صحّ قولهم لجاز أن يُقال: مررت في زيد ودخلت

٤- التفسير بالأصل والفرع:

فسر عدد من النحويين هذه الظاهرة بأن بعض الألفاظ أصل وبعضها الآخر فرع، في دلالتها على معنى معين، كالشرط، أو الإستفهام، قال أبو البركات الأنباري " (إن) هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير المرفوع، بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة دون غيرها من الأسماء، والظروف، التي يُجازى بها؛ لأنّها هي (الأصل) وتلك الأسماء والظروف (فرع) عليها، و(الأصل) يتصرف ما لا يتصرف (الفرع)، ألا ترى أن همزة الإستفهام لما كانت هي (الأصل) في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها، من حروف الاستفهام كذلك ههنا " (٤٧).

وفسر ابن برهان تقارض (غير) و(إلا) في المعنى والعمل، بعد أحدهما أصلاً، والآخر فرعاً، قال " و(غير)(أصل) في الصفة (فرع) في الاستثناء و(إلا) (أصل) في الاستثناء، (فرع) في الصفة، نحو {لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا} (الأنبياء ٢٢) إذ لو أردت في هذه الآية الاستثناء لأحلت " (٤٨).

وتفسير هذه الظاهرة بمقولة (الأصل) و(الفرع) مبني على رأي وجيه يدل على عمق في التفكير الدلالي، على ما سأفصل القول فيه عند البحث في أوجه التفسير الأخرى.

٥- تنزيل اللفظة بمنزلة غيرها، أو إجراؤها مجراها:

وردت في كتب النحويين عبارات تدلّ على أنهم يرون أنّ الألفاظ يمكن أن يقوم بعضها مقام بعضها الآخر، وأنها تنزل منزلتها فتجري مجراها، فقد عقد سيبويه باباً سمّاه بـ(هذا باب الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة الذي) قال فيه "وتلك الأسماء (مَنْ) و(ما) و(أيهم) فإذا جعلتها بمنزلة (الذي) قلت: (ما تقولُ أقولُ) فيصير (تقول) صلة لما حتى تكمل اسماً فكأنك قلت: (الذي تقولُ أقولُ)، وكذلك مَنْ يأتيني آتية، وأيّها تشاء أعطيك" (٤٩).

وقال أبو البركات الأنباري "لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء، على حرف الشرط، لأنّ الشرط بمنزلة الإستفهام، والإستفهام له صدر الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الإستفهام فيما قبله فكذلك الشرط" (٥٠).

وفسر البطلوسي الظاهرة بعبارة (يجري مجراها) قال: "والثامن: الأسماء التي يجازى بها، فإنّها (تجري مجرى) الأسماء المستفهم بها، كقولك (مَنْ يضربُ زيداً أضرب) وقوله تعالى {أَيُّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى} (الاسراء ١١٠)" (٥١).

ومما تقدّم من عرض لأقوال النحاة وآرائهم في ظاهرة اشتراك اللفظ الواحد في التعبير عن أكثر من معنى نستطيع القول إنّ هذه الآراء كانت متفاوتة بين النظر السريع؛ الذي مسّ القضية من غير تفكير عميق في جوانبها الدلالية، ونظر دقيق متأمل في جوانبها المختلفة، ناهيك عن عشرات الكتب النحوية التي تمرّ بهذه الظاهرة من غير إشارة إلى أنّ هذه الألفاظ قد وضعت في غير موضعها، في أصل اللغة فلا يثير اهتمام أصحاب تلك الكتب سوى قضية إعراب تلك

الألفاظ، أو بنائها، وقضية الأثر الإعرابي لتلك الألفاظ في غيرها، وأستطيع أن أجمل استنتاجاتنا من تلك الأقوال والتفسيرات بالأمور الآتية:

الأول: كان ابن الحاجب والرضي الاستربادي ينظران إلى القضية من زاوية ضيقة محصورة في دلالة (من) و(ما) و(أي) و(أين) و(متى) وغيرها من الأسماء والظروف التي سماها ابن الحاجب (الكنيات) وعرفها بأنها " ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً إما لإبهامه على المخاطب أو لنسيانه " (٥٢).

ولما كانت هذه الكنيات غير محددة، لا يقصد بها شخص معين، ولا زمان معين، أغنت عن التفصيل الذي يطول تعدادها؛ لأنه يسأل عن شخص من بين ملايين الأشخاص، ولما كان الشرط يشابه الإستفهام، في أن كلاً منهما معقود على الشك، صح استعمال هذه الكنيات فيها، قال أبو البركات الأنباري " والذي يدل على ذلك أن بين الإستفهام، وبين الشرط، من المشابهة ما لا يخفاء به، ألا ترى أنك إذا قلت (أضربت زيدا) كنت طالبا لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت (إن تضرب زيدا أضرب) كان كلاماً معقوداً على الشك، فإذا ثبتت المشابهة بينهما، من هذا الوجه فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر (٥٣).

وهو تفسير قد يكون مقبولاً في هذه الكنيات لدلالاتها على العموم؛ لكنه لا يفسر وجوه الظاهرة الأخرى المتمثلة بالأسماء، والأفعال، المتقارضة، والأسماء المتضمنة معنى الشرط، وغير ذلك من الألفاظ المشتركة. والفائدة التي نستقيها من هذا التفسير تكمن في قدرة عدد من الألفاظ، على الاختصار في التعبير عن المعاني، بأقل عدد ممكن من الألفاظ، وذلك لكونها مبهمة دالة على العموم. وهذه النتيجة لو كانت مطردة تشمل عموم القضية لكانت جديرة بحلّ المشكل في هذه القضية.

وللدكتور المخزومي من المحدثين رأي في هذه الكنايات إذا استعملت في الإستفهام يختلف عن رأيه فيها إذا استعملت في الشرط، فهو في الاستفهام، يرى أنّ هذه الكنايات تتضمن معنى الاستفهام، غير أنّه يعرض رأياً فيها، مفاده أنّ التضمّن يقوم على أساس ما يدلّ عليه الكلام المصدر بإحدى هذه الكنايات، من استفهام حيث لم تذكر أداة استفهام، ولم يقولوا بتقديرها قبلها؛ بل لم يصحّ ذلك فيها، غير أنّ الدارس يرى أنّ لها استعمالات مختلفة أكثرها في غير الإستفهام وأنّ مكانها في أكثر استعمالاتها في أثناء الجملة، لا في صدرها، ووضعها في صدر الكلام عند إرادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للإستفهام، ومن هذا يستنتج الدكتور المخزومي؛ أنّ من المقبول الذهاب إلى أنّ الاستفهام في جميع هذه الكنايات، يستند إلى ما طرأ على نظام الجملة، من تغير بتقديم الكنايات؛ لذا يقول:

" فالاستفهام إذن بهذه الكنايات ليس بالأداة، ولا بها نفسها، ولكنه بالتقديم والتأخير أي بتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم " (٥٤).

وهذا الرأي فيه نظر فهذه الكنايات في الاستفهام والشرط تنصدر الجملة ولا يختلف ترتيبها في المعنيين، وقد ذكرت كثيراً من الأقوال التي يذهب فيها العلماء إلى تقدير الهمزة في الإستفهام، كما يقدرون (إن) في الشرط لذا تغدو فكرة أنّ الإستفهام بالتقديم والتأخير لا أساس لها. ولا يذهب الدكتور المخزومي إلى مثل هذا الرأي في الشرط، وهو يرى في المعنيين أنّ الأداة في كل منهما تدلّ دلالة أصلية على ذلك المعنى، في حين تدلّ الأسماء، والظروف على ذلك المعنى، دلالة غير أصلية عبر عنها بالتضمّن.

الثاني: أنّ النحويين الذين ذهبوا إلى أنّ هذه الأسماء، والظروف المتضمنة لمعاني الحروف، دلّت على تلك المعاني دلالة عارضة، لأجل التضمّن لم تدلّ إلاّ على المسمّى فقط، كانوا يفكّرون في الموضوع بعمق؛ لأنّهم أدركوا أنّ الدلالة على هذه المعاني غير ثابتة أي متحرّكة، بدليل انتقالها من معنى إلى معنى آخر يفهم من السياق، وطريقة بناء الجملة، غير أنّهم لم يبنوا هذا الرأي على فهم واضح لتسلسل تلك الدلالات، أو طبيعتها؛ لذا جاء هذا الرأي في جملة ما استقر في الفكر النحويّ من وجود أداة أصلية دالة على المعنى المقصود، وأدوات يطرأ عليها هذا المعنى، وغيره، وقد قلنا إنّ فكرة التضمّن يشوبها كثير من الخلط، فضلاً عن أنّها مبنية على تصوّرات قد تكون وهمية؛ لذا يأتي هذا الرأي مقترناً بما يدعو إلى النقض، والرفض، ويدلّ على ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيّين في التضمّن والنيابة.

الثالث: أنّ عزو الظاهرة إلى فكرة (الأصل والفرع) يدلّ على أنّ هذا الرأي وإنّ كان لا يختلف كثيراً عن الرأي السابق؛ لكنّه قد يكون مبنياً على أساس دلاليّ يقوم على تقسيم الدلالة على (دلالة أصلية ودلالة فرعية) وفي ذلك يكون التفكير الدلاليّ في هذه القضية قد بلغ مرحلة متقدّمة، تشير إلى عمق ذلك التفكير وتطوّره، ولكنّ هذه الرؤية قد يفسدها تطبيق المبدأ العام في تقسيمهم كثيراً من الأمور في غير هذا الموضوع على (أصول وفروع) كما هو الحال في قولهم: إنّ التذكير أصل والتأنيث فرع عليه، وإنّ الأفراد أصل والتثنية والجمع فرعان، وإنّ الأصل في الاسم الإعراب، وإنّ البناء فرع عليه، وإنّ البناء أصل في الفعل والإعراب فرع عليه، وغير ذلك من التقسيمات المنطقية غير المبنية على أساس من طبيعة اللغة، وخصائصها؛ بل يستند إلى فرضيات وهمية، لا تمتّ إلى أصل اللغة ونشأتها بصلة، ولكنّي أحمل تفسيرهم بالأصل والفرع على المحمل الأول؛ لقرب العلاقة بين التفسير وطبيعة المشكلة.

الرابع: استعمل النحويون عبارات مثل جرت مجراها، أو تكون بمنزلتها، أو الحمل عليها، وهي عبارات اعتادوا على قولها في ما عدوه من باب المشابهة في العمل، أو المشابهة في الاستعمال، كقول ابن الوراق عن (متى)

" وأما متى فاستعملت في الجزاء لاختصاصها بالزمان، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات، فجرت مجرى (من) في جميع من يعقل، ألا ترى أنك إذا قلت (متى تقم أقم) جمع هذا اللفظ جميع الأوقات، ولن تحتاج أن تخص وقتاً بعينه، ولا يمكنك أن تقدر جميع الأوقات " (٥٥).

وقال البطليوسي " لأن في الأسماء ما معناه في غيره، نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة؛ لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها (٥٦)، وكرر سيبويه عبارة (تنزل منزلتها) أو (تكون بمنزلتها) وقد ذكرت لذلك نصوصاً من الكتاب لا موجب لإعادتها، وكذلك قولهم حملوه عليه .

وهذه العبارات وإن دلت على أن الأسماء والظروف تناظر ما يشبهها من الحروف في أداء المعنى المقصود؛ لكنها لا تفسر العلاقة الوضعية لهذه الألفاظ، وهل المشابهة في جانب من الجوانب يسوغ القدرة على التعبير عن ذلك المعنى، في ضوء القاعدة الأساسية لوضع الحروف، والأسماء في أول نشأتها؛ لذا أرى أن هذه الأقوال تظل سطحية لا تتوغل في عمق القضية. وتبدو سطحية هذه المشابهة بجلاء في باب الاستثناء الذي أصابه كثير من الحيف، بسبب هذه النظرة حين حشدوا ألفاظاً لا علاقة لها بالاستثناء في هذا الباب الذي اختصت به أداة واحدة وهي (إلا) فذكروا منها (غير) وهو اسم يدل على الوصف ويفيد النفي، وتمحلوا في إعرابه على الرغم من اعترافهم بأن الأصل في (غير) أن تكون صفة للنكرة نحو {نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل} (فاطر ٣٧) (٥٧).

المبحث الثالث التفسيرات الدلالية للظاهرة :

إنّ ما فسّر به النحويّون هذه الظاهرة لا يجيب عن أسئلة مهمّة، تفرضها طبيعة اللغة منها: إذا كانت اللغة العربيّة، قد بُنيت على أساس أنّ اللفظة، مهما كان نوعها قد وضعت للدلالة على معنى حقيقي واحد، قصده الواضع في وضعه تلك اللفظة، فلماذا وردت هذه الألفاظ في أكثر من استعمال دالة على أكثر من معنى؟ وهل يصحّ أن تجري اللفظة مجرى الأخرى، أو يدخل معنى على آخر، أو يتضمّن اللفظ معنى لفظ آخر؟ فإنّ كان ذلك جائزاً، فلماذا اختصت ألفاظ بذلك دون غيرها؟ وهل جرت هذه الألفاظ على سنن العربيّة وأنظمتها؟ أو أنّها خرجت عنها ممّا حدا بالنحويّين إلى البحث عن علل، يفسّرون بها ما رأوا أنّه خروج عن الأصل؟

ولا يخامرني شكّ في أنّ هذه العلل هي اجتهادات في التوجيه، لم تُبنَ على ثوابت من الدلالة، وطبيعة اللغة وتطورها، فلا الجريان مجرى الآخر، ولا المشابهة ولا التضمّن، ولا دخول المعاني بعضها على بعض، بالأسباب المقنعة التي تُبنى على سنن اللغة وعوامل تطوّرها؛ لذا ينبغي أن نتّجه في تفسير مثل هذه الظواهر اتجاهات تتّصل باللغة نفسها، ومن هذه التفسيرات الدلالية التي أراها قريبة من الواقع اللغوي:

الأول: التأصيل اللغوي:

لا يخفى أن اللغة العربية لغة قديمة يمتد تاريخها إلى آلاف السنين، قبل الميلاد، إذ يتفق علماء اللغة من المستشرقين، على أن الموجات التي هاجرت من الجزيرة العربية، وانتشرت في أرض ما بين النهرين، وبلاد الشام، وسواحل البحر الأبيض المتوسط، كالأكدية والآشورية والآرامية والعبرانية وما تفرّع منها من لهجات كانت تربطها باللغة العربية علاقات بنويّة ودلاليّة وثيقة، فهي مشتركة في الخصائص والسمات ومشاركة في كثير من الأبنية، والصياغات، فضلاً عن كونها مشتركة في الدلالة المعجميّة قال ولفنسون: "ومن مميّزات اللغة أنّها تشتمل على عناصر قديمة جداً من اللغات الساميّة الأصليّة وهذا يدلّ على أنّ اللغة العربية كانت موجودة في مهد اللغات الساميّة، أو في ناحية قريبة منه، أو أنّ العناصر التي نزحت إلى بلاد العرب كانت من أقدم الأمم الساميّة" (٦١).

وقد صار معروفاً في ضوء الدراسات الموازنة أنّ اللغة العربية هي أقرب اللغات الساميّة إلى اللغة الساميّة (الجزرية) الأم، وهي أعرق اللغات، وربّما هي اللغة الأصليّة، التي تفرعت منها اللغات الجزرية التي هاجر المتكلمون بها من موطن العرب إلى الأماكن التي أشرت إليها، وقد حام المستشرقون حول هذه الحقيقة وإن لم يصرّحوا بها، جاء في كتاب تاريخ اللغات الساميّة " فالعالم أولسهوزن يقول في مقدمة كتابه عن اللغة العبريّة: إنّ العربية هي أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية القديمة، وأيد رأيه هذا بجملة أدلّة ارتاح لها كثير من علماء الإفرنج " (٦٢) ويخرج ولفنسون بنتيجة مهمّة ترتبط بموضوع بحثنا، قال " ونحن إذا نظرنا إلى المعضلة من هذه الناحية، يمكننا القول إنّ اللغة العربية تشتمل على عناصر لغويّة

قديمة جداً، بسبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم، بعيدة عما يتوارد عليه من تقلبات، وتغيرات يكثر حدوثه، وتختلف نتائجها، اختلافاً مستمراً في البلدان العمرانية " (٦٣).

ونستنتج مما تقدم أن الأسماء، والأفعال؛ التي اشتركت في أداء أكثر من معنى، قد تكون مستعملة في لغة جزرية لأداء معنى ثم استعملت في لغة أخرى بعد حقبة زمنية لأداء معنى آخر، ثم تتداخل الاستعمالات، وتتعدد الدلالات، حتى وصلت إلينا بعد هذا الأمد الطويل، على النحو الذي ذكرناه في أول البحث. ويؤيد هذا الاستنتاج ورود الألفاظ (من) و(ما) و(أين) و(متى) و(أنتى) وكثير مما سمي بالكنايات، في اللغات الأكديّة، والآشورية، والكنعانية، وغيرها من اللغات الجزرية (٦٤). وهذا التفسير وجيه؛ لورود تلك الألفاظ مستعملة في تلك اللغات، بأصواتها، ودلالاتها المستعملة في اللغة العربية.

الثاني: التطور الدلالي:

لقد صار من المألوف في الدراسات الدلالية تفسير كثير من الظواهر اللغوية؛ التي تعدد فيها المعاني، واللفظ واحد، أو تعدد فيها الألفاظ، والمعنى واحد بالتطور الدلالي؛ ذلك أن اللغة كائن حيّ، ينمو، ويتطور، كما تتطور الكائنات الأخرى قال الدكتور رمضان عبد التواب " واللغة كائن حيّ، تخضع لما يخضع له الكائن الحيّ في نشأته، ونموه، وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضانه، وتستمدّ كيانه منه، ومن عاداته، وتقاليده، وسلوك أفرادها، وهي تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيّه، وتنحطّ بانحطاطه، وليست اللّغة من صنع فرد، أو أفراد، وإنّما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطّرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم،

والتعبير عما يجول بالنفس وتبادل الأفكار " (٦٥).

وقد عزا علماء اللغة ظواهر الترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد إلى أسباب كثيرة، منها التطور الذي يحدث في دلالة اللفظة، وذلك بأن تُستعمل اللفظة لأداء معنى، ثم تنتقل الدلالة بمرور الزمن إلى معنى آخر، وذلك أن الحاجة تدعو إلى إيجاد ألفاظ جديدة، أو تطوير دلالة الألفاظ المستعملة، بإكسابها معنى أو معاني جديدة. قال ابن جني في حديثه عن تطور اللغة بعد أول نشأتها:

" وعلى أيّ الأمرين كان ابتداءؤها؛ فإنّها لا بدّ أن يكون وقع في أوّل الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً، فشيئاً إلاّ أنّه على قياس ما كان سبق منها، في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلاً متتابعاً " (٦٦).

وقد ذكرتُ في كتاب سابق أنّ المقصود بالدلالة الأصليّة أنّها دلالة اللفظ على المعنى، في الموضوع الذي وُضعت له أصلاً، وذلك كدلالة (إلاّ) على الإستثناء، ودلالة (إنّ) على الشرط، ودلالة (يا) على النداء. أمّا الدلالة المكتسبة فهي دلالة اللفظ على معنى آخر، لم توضع له أصلاً؛ بل اكتسبته بتغيير موضعها الأصليّ، إلى موضع آخر، فليست دلالة (غير) على الإستثناء أصليّة؛ بل هي دلالة مكتسبة (٦٧). وهذا التفسير لا يبعد عن طبيعة اللغة، لأنّها كما ذكرت كائن حيّ ينمو ويتطور، ولدينا أمثلة كثيرة مشابهة كالدلالة الأصليّة للفظ (الصلاة) التي تطوّرت إلى دلالة عرفيّة مكتسبة، هي الدلالة على الفريضة المعروفة • وكذلك ألفاظ (الصوم) و(الحج)، و(الزكاة) وغيرها.

وقد يحصل التطور بسبب الترابط بين السبب والمسبب، نحو التطور الذي طرأ على لفظة (حبط) الذي وضع في الأصل للدلالة على النبات الذي يسبب انتفاخ بطون الماشية، وتطور إلى معنى المرض نفسه، ثم تطور إلى الدلالة على معنى الفساد. قال الخليل بن أحمد الفراهيدي " الحَبِطُ وَجَعٌ يأخذ البعير في بطنه، من كلاً يَسْتَوِبُهُ، يُقال حَبِطَتِ الإبل تَحْبِطُ حَبِطاً، وَحَبِطَ عملُهُ: فَسَدَ وَأَحْبَطَهُ صاحِبُهُ، وَاللهُ مُحْبِطٌ عملٌ مَن أشرك " (٦٨). قال تعالى {حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ} (المائدة ٥٣) وقال تعالى {ولو أشركوا لحَبِطَ عنهم ما كانوا يعملون} (الأنعام ٨٨) ولاشك في أنّ هذا النوع من التطور الدلالي يحدث في اللغة • وقد أشار إلى النوع الأول ابن جنّي إذ رجح أن يكون الناس قد زادوا ألفاظاً على ما وضعه الأوّل، تلبية للحاجات المستجدة التي تستدعي وضع ألفاظ جديدة، على قياس ما وضعه الأوائل، أو زيادة دلالات اللفظ عمّا كان يدلّ عليه في أصل وضعه • (٦٩).

وينقل ابن جنّي رأي أبي الحسن الأخفش الأوسط في هذا الموضوع مفسراً اختلاف لهجات العرب في المعنى الواحد " وذهب إلى أنّ اختلاف لغات العرب إنّما أتاه من قبل أن أوّل ما وُضع منها وُضع على خلاف، وإن كان كلّ مسوقاً على صحّة وقياس، ثمّ أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كلّ واحد آخذاً من صحّة القياس حظاً، ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأوّل ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأوّل إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحّة مجرى الأوّل " (٧٠).

ونستنتج من نصّ ابن جنّي أنّ اللغة لم تستمرّ على ما كانت عليه في أوّل وضع اللغة، وإن قصر هو والأخفش ما حصل من تطور، على وضع ألفاظ جديدة لأداء

معانٍ مستجدةً على قياس ما كان عند العرب الأوائل، إلا ان هذا الرأي يفسح المجال للقول بأن الحاجة التي دعت إلى وضع ألفاظ جديدة، سوّغت استعمال ألفاظ للدلالة على معانٍ جديدة، اقتضتها حاجة الناس، وبذلك تطوّرت دلالاتها جنباً إلى جنب مع إحداث ألفاظ جديدة.

التفسير الثالث: الاتساع في الدلالة

إنّ هذه الظاهرة تفتح الأذهان إلى النظر في النظام الدلاليّ الدقيق، في اللغة العربيّة المبنيّ على فكرة الوحدات المعنويّة المتحرّكة؛ الذي يتجلّى في قدرة الحرف، أو الاسم، أو الفعل، أو التركيب، على الدلالة على أكثر من معنى في آن واحد، تفصل بينها القرائن، والعلامات، في ضوء ما عرضته من أمثلة، لتعدّد دلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى، أو دلالة التركيب على أكثر من معنى فلا يقف الأمر عند حدود الألفاظ كما ذكرت؛ بل يتعدّاه إلى الجمل، فقد واجه العلماء مشكلة معنويّة كبيرة حاولوا إيجاد حلول لها عند دراستهم للأساليب الإنشائية والإخبارية فقد وجدوا جملاً إخبارية تؤدي معنى الإنشاء، وجملاً إنشائيّة تؤدي معنى الإخبار، قال المبرّد " قد يدخل المعنى في اللفظ، ولا يدخل في نظيره، فمن ذلك قولهم عَلمَ الله لأفعلنّ، لفظه لفظ (رزق الله) ومعناه القسم، ومن ذلك قولهم: غفر الله لزيد، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء^(٧١)

ولم يقتصر اللغويّون على ما (يخرج) إليه الإخبار، من معاني الإنشاء؛ بل ذكروا كذلك ما (يخرج) إليه الإنشاء من المعاني الإخباريّة — بحسب تعبيرهم — إذا دلّت على ذلك القرائن، والسياق، وفي ذلك برهان على قدرة اللغة العربيّة على الاتساع في المعاني، وحرية الوحدات المعنويّة، في الحركة والانتقال، قال ابن جنّي " فقد تجد

لفظ الأمر، في معنى الخبر، نحو قوله تعالى { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } (مريم ٢٨) وقوله عزّاسمه { قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا } (مريم ٧٥) أي فليمددّ ، ووقع أيضا لفظ الخبر في معنى الأمر، نحو قوله سبحانه { لَأَنْضَاكَ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا } (البقرة ٢٣٣) وقولهم (هذا الهلال) معناه انظر إليه ونظائره كثيرة " (٧٣)

وكذلك الحال في تصنيف اللغويين معاني الكلام الإنشائية إلى طلبية وغير طلبية، فقد كانت أنواع الإنشاء الطلبية تؤدي معاني متشعبة، منها ما يختصّ بمعاني النوع، ومنها ما لا يؤدي معاني ذلك النوع، فصيغ الأمر تؤدي معنى الأمر، وقد تؤدي معاني أخرى غير الأمر، وصيغ الاستفهام قد تؤدي معنى الاستخبار، أي طلب الفهم ، وقد تؤدي معاني أخرى غير الاستفهام ، وقد رصد البلاغيون تلك المعاني التي تتفرّع من كلّ نوع من أنواع الطلب، مفسرين ذلك بتفسير واحد، هو خروج المعنى إلى معاني أخرى غير المعنى الأصلي؛ الذي وضعت له الأداة في أصل الوضع، فالهمزة وهل وضعتا للدلالة على معنى الإستفهام، غير أنّهما يستعملان في مواضع لا يراد بها الإستفهام بمعنى طلب الفهم ؛ بل يدلّان على معاني أخرى كالتهنئة، والتوبيخ ، والتهنئة، والمدح، والذم، وغير ذلك بحسب القرائن والسياق، وهذا التفسير غير مقنع كغيره من التفسيرات الأخرى .

وقد تختلف المعاني في الجمل لاختلاف دلالة اللفظ في الجمل المتشابهة البناء،

نحو ما قاله ابن هشام في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها (أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة) :

" أحدها: نحو زيدٌ أحصى ذهنًا، وعمرٌ وأحصى مالاً، فإنّ الأوّل على أنّ (أحصى)

اسم تفضيل، والمنصوب، تمييز، مثل (أحسن وجهاً) والثاني على أن أحصى فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول، مثل {وأحصى كل شيء عدداً} (الجن ٢٨) .

ومن الوهم قول بعضهم في {أحصى لما لبثوا أمداً} (الكهف ١٢) أنه من الأول؛ فإنَّ الأمد ليس مُحْصِيَّابِلٍ مُحْصَى ٠٠٠ الثالث (رأيتُ زيداً فقيهاً) و (رأيتُ الهلالَ طالِعاً) فإنَّ (رأى) في الأولِ عِلْمِيَّةٌ، و فقيهاً مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصْرِيَّةٌ و (طالِعاً) حال، وتقول (تركتُ زيداً عالماً) فإنَّ فَسَّرْتُ (تركت) بـ (صيرت) فـ (عالماً) مفعول ثانٍ أو بـ (خلفت) فحال " (٧٣) .

وما ذكره ابن هشام في هذا النصِّ القصير يُشير إلى نظريَّة متشعبة في اللغة العربيَّة يُسخَّر فيها اللفظ الواحد لأداء أكثر من معنى، وهذا ما نراه واضحاً في دلالة أي حرف من حروف المعاني، على أكثر من معنى، وحتى يصل معنى الحرف الواحد إلى أكثر من أربعين معنى، كاللَّام التي جمع لها الزجاجيِّ مثل هذا العدد في كتابه اللامات، وقد ذكرت في بدء هذا البحث المعاني التي عبَّر عنها الحرف (إلى) وقد اخترته لقلَّة ما ذُكر من معانيه خَشِيَّة الإطالة.

أمَّا الأسماء فقد هيأ لها النظام الدلاليُّ (الوحدات المعنويَّة المتحرِّكة) وسيلة عجيبة؛ ليدلَّ الاسم الواحد على أكثر من معنى، وهذه الوسيلة هي تعدُّد المعاني لتعدُّد وجوه الإعراب، وقد فصلتُ البحث في هذا الموضوع في الفصل الثالث من كتابي نظريَّة المعنى في الدراسات النحويَّة ذكرتُ في مقدِّمته " تتسم اللغة العربيَّة بقدرتها على اختزال الأنفاظ، والسعة في التعبير على المعنى، ويعدُّ القرآن الكريم وهو من أقدم نصوصها مثلاً واضحاً لذلك، ومن يتأمل في طرائق تعبيره عن المعاني وأساليبه في أداء المعنى بوجوهها المختلفة، ومسالكه في الإبانة عن تشعبات المعاني، بالدقَّة التي

عُرف بها، والنظام الذي امتاز به، يجد نفسه مبهوراً بهذا النسيج الرائع العجيب، وقد فرضت هذه النظم الدقيقة على النحاة مهمةً صعبةً في الإبانة عن مكونات تلك النظم، والكشف عن أسرارها، لأنه كشف عن وجه من وجوه الإعجاز القرآني؛ لذا كان البحث في وظائف اللفظة في الجملة، وبيان ما لها من معنى، أو معانٍ، يقتضيها التركيب، والقرائن، والسياق، ونوع الأداة، وغير ذلك مما يهدي إلى بيان المعنى المقصود، إنجازاً في ميدان الدراسات اللغوية " (٧٤). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كل موقع إعرابي يحمل معنى من المعاني الإعرابية كالإسناد، والفضلة، والإضافة.

وهذا الباب الواسع في العربية لا يمكن الإحاطة به في هذا البحث؛ بل يحتاج إلى كتاب كامل يستوفي مجالات التعبير باللفظ الواحد عن عشرات المعاني ومن يُعدُّ إلى كُتب المثلثات يرى العجب في تحميل اللفظ الواحد، أكثر من معنى بتغيير في علامات حروفه المكوّنة له، فلو عدنا إلى كتاب المثلثات للبطلبيوسي وقرأنا في جذر فيه؛ لوجدنا كثرة المعاني في الهياة الواحدة، بتغيير علامات حرفها فلفظة (الأمر) مثلاً تناظر في كتابتها أية لفظة ثلاثية في أية لغة غير أن العربية حملت هذه اللفظة المعاني الآتية؛ كما عرضها البطلبيوسي قال

" والأمر بفتح الهمزة نقيض النهي، والأمر أيضاً: كل حدث يحدث، وكل قصة تقع. والأمر أيضاً مصدرٌ أمرتُ الشيء أي كثرتُه، قال الله تعالى ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها﴾ (الاسراء ١٦) ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: خير المال سكة مأبورة، أو مهرة مأبورة، هذه وجوه الأمر المستعملة في كلام العرب، وجاء في القرآن على معانٍ أخرى؛ ولكنها راجعة إلى ما ذكرناه، فمنها الأمر الذي يراد به القضاء كقوله تعالى ﴿يُدبر الأمر من السماء إلى الأرض﴾ (السجدة ٥) قال

المفسرون: معناه القضاء، وكذلك قالوا في قوله {ألا له الخلق والأمر} (الاعراف ٥٤) ومنها الأمر الذي يُراد به الدين كقوله {فتقطعوا أمرهم بينهم} (المؤمنون ٥٣) وقوله تعالى {حتى جاء الحق وظهر أمر الله} (التوبة ٤٨)، ومنه الأمر الذي يُراد به العذاب كقوله تعالى {وقال الشيطان لما قضي الأمر} (ابراهيم ٢٢) قال المفسرون معناه لما وجب العذاب، ومنها الأمر الذي يرادُ به القيامة كقوله {وغيرتكم الأمانى حتى جاء أمر الله} (الحديد ١٤)، ومنها الأمر الذي يراد به الوحي كقوله {يُنزّل الأمر بينهن} (الطلاق ١٢) ومنها الأمر الذي يراد به الذنب كقوله تعالى {وذاقت وبأل أمرها} (الطلاق ٩) أي جزاء ذنبها، وأما الإمر بالكسر فهو العجب قال الله تعالى {لقد جئت شيئاً إمرًا} (الكهف ١٧)، وأما الأمر بضم الهمزة فجمع أمر من قولهم لفلان أمر بالمعروف ونُهو عن المنكر، وأصله أمر بضم الميم ثم خُفف لتوالي الضمّتين كما يقال في رسل رسل قال طرفة:

فُضِّل أحلامهم عن جارهم رُحِبُ الأذرع بالخير أمر^(٧٥)

فالجزر الواحد أفضى إلى عدد كبير من المعاني؛ التي يختلف بعضها عن بعض، وهذا مجرى من المجاري المتشعبة التي تؤدّي إلى الإتساع في معاني اللفظ الواحد، مستعينين بالسياق، والقرائن، في التمييز بينها.

خاتمة البحث

ذكرت أن تفسيرات اللغويين التي أوردتها في البحث غير مقنعة لي لذا يقتضي البحث سلوك أحد اتجاهين في تفسير الظاهرة :

الأول : الإصرار على الرأي القائل بأن اللفظ يوضع لأداء معنى واحد في أصل الوضع، لا يشاركه فيه لفظ آخر، إلا على سبيل المجاز، وهذا ما يقودنا إلى الجمود في التفكير في حركة المعاني المتشعبة المسالك، وهو اتجاه لا تقره طبيعة اللغة، وحركة المعاني في أوعيتها المتعددة، وهو - لاريب - نقض لمبدأ حيوية اللغة كونها كائناً حياً ينمو ويتطور.

الاتجاه الآخر : الاعتقاد بأن الألفاظ والجمل في اللغة العربية تمتلك القدرة على تحمّل أكثر من معنى في أصل وضعها فتكون اللفظة دالة على الظرفية، والاستفهام والشرط، والوصل، وتكون الجملة دالة على الأمر، والتقريب، والتوبيخ، والتفريع، والنفي، وغير ذلك من المعاني .

وهذا الاتجاه يكشف لنا عن منظومة تعبيرية معقدة غير أنّها دقيقة ومؤهلة لأداء حركة المعاني المتحركة في أوعيتها، وقادرة على تسخير الألفاظ، والحركات، والحروف، والقرائن، والمقام، وعلم السامع، وجهله أو معرفته، ووعيه أو غفلته، وغير ذلك من الأحوال التي يكون عليها، فضلاً عن المحيط الذي يعيش فيه، والمقام الذي يقال فيه الكلام.

وهذا الاتجاه يوقفنا على خصائص تكشف لنا أسرار حركة المعاني المتحركة وأهم هذه الخصائص :

١- القدرة على اختزال الألفاظ بأقل قدر ممكن للتعبير عن أكبر قدر من المعاني، وقد يحصل هذا باستعمال اللفظ في ما وضع له في أصل الوضع ، وبالبنية التي جاء بها ، أو بتغيير في بنية تلك اللفظة كما هو الحال في مَلَك أو مُلْك أو مَلِك أو في تغيير بناء الجملة أو في نوع الاستعمال .

٢- قدرة اللغة على تفريع المعاني وتحريكها في مسالك متناهية في الدقة والإتقان ، فتستطيع اللفظة أو الجملة أداء عشرات المعاني في حركة منتظمة وهذا ما نراه واضحا في تفرّع دلالة الحرف الواحد، من حروف المعاني، فالفاء، والواو، وحتى تتعب الباحث في تتبّع معانيها واستعمالاتها في القرآن الكريم .

٣- قدرة اللغة على الإفادة من العلامات الإعرابية والبنويّة في الكشف عن المعاني المختلفة للاسم الواحد، وذلك لاحتماله أكثر من معنى باختلاف التوجيهات ، الإعرابية والموضعية ، وهذا جانب مهم في القضية التي نبحت فيها، ذلك لكون تعدّد وجوه الإعراب المحتملة، في اللفظ الواحد، يعبر فيها كلّ وجه عن معنى، حيث تستطيع اللفظة التعبير عن معنيين، أو أكثر على الرغم من احتفاظها بترتيبها في الجملة، من القنوات المهمّة في وصف حركة المعاني ، لإعادة ترتيب الجملة أو تغيير بنيتها، بالحذف، أو الزيادة، أو التقديم والتأخير، يمثل قنوات أخرى لجريان المعاني .

ولا أقول إنّي انتهيتُ من البحث في هذا الموضوع الشائك بل سيكون هذا البحث حلقة من مباحث ترفد نظريّة متكاملة للوحدات المعنويّة المتحرّكة سترى النور قريبا إن شاء الله .

هوامش البحث

- (١) الكتاب ٥٦/٣ .
- (٢) المصدر نفسه ٦٩/٣ .
- (٣) امغني اللبيب ١/٧٧ - ٧٨ .
- (٤) المصدر نفسه ١/٢٩٦ - ٣٠٢ .
- (٥) اشرح الكافية ٢/٩٣ .
- (٦) الكتاب ٣/٦٣ .
- (٧) الأصول في النحو ٢/١٦٣ - ١٦٤ .
- (٨) المقتضب ٢/٥٠ .
- (٩) مغني اللبيب ١/١٤ وينظر شرح الكافية ٢/٣٨٩ .
- (١٠) الكتاب ٤/٢٢٨ .
- (١١) شرح شذور الذهب ٣١٥ .
- (١٢) علل النحو ٢٧٨ .
- (١٣) ظاهرة التقارض في النحو العربي ٢٣٤ .
- (١٤) الكتاب ٢/٣٣١ .
- (١٥) الأصول في النحو ١/١٥٩ .
- (١٦) الصاحبي ١١٢، شرح ابن عقيل ٤/٥، شرح المفصل ٢/٨٨ .
- (١٧) المقتضب ٢/٢٩٦ .

- (١٨) المقتضب ٢/ ٥٢ .
- (١٩) رصف المباني ٥٩- ٦٠ .
- (٢٠) الكتاب ٢/ ٣٣١- ٣٣٢ .
- (٢١) المصدر نفسه ٤/ ٣٣ .
- (٢٢) مغني اللبيب ١/ ١٥٥ .
- (٢٣) الكتاب ٤/ ٢٣٣ .
- (٢٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٧٤- ٣٧٥ .
- (٢٥) همع الهوامع ٤/ ١٣٤ .
- (٢٦) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥ .
- (٢٧) ينظر المصدر نفسه ١/ ١١١ .
- (٢٨) المصدر نفسه ١/ ١١١ .
- (٢٩) المصدر نفسه ١/ ٧٤- ٧٦ .
- (٣٠) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٥٨ .
- (٣١) شرح الكافية ١/ ١٠١ .
- (٣٢) الكتاب ٣/ ٦٣- ٦٤ .
- (٣٣) المصدر نفسه ٣/ ٦٤ .
- (٣٤) المقتضب ٢/ ٣٢٥ .
- (٣٥) المصدر نفسه ٢/ ٤٦ .

- (٣٦) علل النحو ٢٨٩ .
- (٣٧) المصدر نفسه ٢٨٩ .
- (٣٨) الأصول في النحو ٢ / ١٦٣-١٦٤ .
- (٣٩) النكت ١ / ١١٣-١١٤ .
- (٤٠) علل النحو ٢٨١ .
- (٤١) الخلل في إصلاح الخلل ٧٤ .
- (٤٢) المصدر نفسه ١٥٤ .
- (٤٣) المصدر نفسه ٢٩٧ .
- (٤٤) الخصائص ٢ / ٣٠٨-٣١٠ .
- (٤٥) مغني اللبيب ٢ / ٦٥٦ .
- (٤٦) دراسات في اللغة ١٨٣ .
- (٤٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦١٧ .
- (٤٨) شرح اللمع ٢ / ١٥٣ .
- (٤٩) الكتاب ٣ / ٦٩ .
- (٥٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٢٧ .
- (٥١) الخلل في إصلاح الخلل ٩٠ .
- (٥٢) شرح الكافية ٢ / ٩٣ .
- (٥٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٢٧ .

- (٥٤) في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٧٤ .
- (٥٥) علل النحو ٢٨٩ .
- (٥٦) الحلل في إصلاح الخلل ٧٤-٧٥ .
- (٥٧) مغني اللبيب /١ /١٥٨ .
- (٥٨) المصدر نفسه /١ /١٥٨ .
- (٥٩) نحو القرآن ٦١-٦٢ .
- (٦٠) المصدر نفسه ٦٥ .
- (٦١) تاريخ اللغات السامية ١٦٨ .
- (٦٢) المصدر نفسه ٧ .
- (٦٣) المصدر نفسه ٧ .
- (٦٤) فقه اللغات السامية : ٨٨-٩٢ .
- (٦٥) لحن العامة والتطور اللغوي ٣٥ .
- (٦٦) الخصائص ٢ / ٣٠-٣١ .
- (٦٧) نظرية نحو الكلام ٣١٢ .
- (٦٨) كتاب العين ٣ / ١٧٤ .
- (٦٩) ينظر الخصائص ٢ / ٣٠-٣١ .
- (٧٠) المصدر نفسه ٢ / ٣١ .
- (٧١) المقتضب ٤ / ١٧٥ .

(٧٢) الخصائص ٢ / ٣٠٣ .

(٧٣) مغني اللبيب ٢ / ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٧٤) نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢٥٧ .

(٧٥) المتلّث ١ / ٣١٢ - ٣١٤ .

مصادر البحث

بغداد / العراق ١٩٦١ م .

- الأصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، (٣٣٦ هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ومطبعة سليمان الأعظمي العراق ١٩٧٣ الطبعة الأولى .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (٧٦٩ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث ط ٢٠ ، ١٩٨٠ م القاهرة / مصر .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت / لبنان ١٩٨٨ م
- شرح الكافية في النحو : الأسترباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان .
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري ، عبد الواحد علي الأسدي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ السلسلة التراثية (١١) الكويت .
- شرح المفصل : ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣ هـ) عالم الكتب بيروت / لبنان د.ت .
- تاريخ اللغات السامية : أولفسنون (أبو ذؤيب) ، دار القلم بيروت / لبنان ١٩٨٠ ط ١
- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : البطليوسي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، سلسلة كتب التراث (٩٤) ١٩٨٠ م
- الخصائص : ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الرابعة ١٩٩٠ .
- دراسات في اللغة دراسات في اللغة : الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة العاني

- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ابن فارس أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ) عني بتصحيحه المكتبة السلفية القاهرة ، مطبعة المؤيد ١٩١٠ .
- المثلث : البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ) تحقيق د صلاح الفرطوسي، دار الرشيد سلسلة كتب التراث (١١١) ١٩٨١م .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) تحقيق د عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ط ١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني القاهرة / مصر .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت / لبنان
- نحو القرآن : الجواري ، د أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد / العراق ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م
- نظرية المعنى في النحو العربي : الخالدي، د كريم حسين ناصح، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان / الأردن ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٩م
- ابن الورّاق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ) تحقيق د محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد/ العراق ٢٠٠٢م
- فقه اللغات السامية : كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
- في النحو العربي نقد وتوجيه : د مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا / لبنان ١٩٦٤م ط ١
- لحن العامة والتطور اللغوي : د رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة / مصر ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠م .
- كتاب سيبويه : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة/ مصر، دار الرفاعي/ الرياض ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م الطبعة الثانية .
- كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق د مهدي المخزومي ،

- نظرية نحو الكلام رؤية عربيّة أصيلة :
الخالدي ، د كريم حسين ناصح ، دار الكتب
العلميّة ٢٠١٤ م
- همع الهوامع جمع الجوامع : السيوطي ،
جلال الدين (ت ٩١١هـ) تحقيق عبد العال
سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ط ١٩٨٠ م
- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم
الشتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن
عيسى (ت ٤٧٦هـ) تحقيق د زهير عبد المحسن
سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية
ط ١ الكويت ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧ م.
- البحوث :
ظاهرة التقارض في النحو العربي : د أحمد
محمود عبد الله ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة
المنوّرة ، العدد ٥٨ _ ٥٩ ، ١٤٠٤ هـ .